

Distr.
GENERAL

S/1994/561
11 May 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور

أولا - مقدمة

١ - إن هذا التقرير، الذي يصف أنشطة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أثناء الفترة من ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، يقدم إلى مجلس الأمن امتثالا للقرار ٨٨٨ (١٩٩٣)، الذي طلب المجلس إلي فيه، لدى تمديد ولاية البعثة حتى ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، رفع تقرير بحلول ١ أيار/مايو^(١) عن عمليات البعثة، كي يتمكن المجلس من استعراض حجمها ونطاقها لفترة ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤، آخذا في اعتباره توصياتي المتعلقة بالوفاء بولايتها وانجازها. وهذا التقرير يعقب تقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26790) عن التنفيذ الشامل لاتفاقات السلم المبرمة بين حكومة السلفادور وجبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني.

٢ - لقد عينت، اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، السيد انريك تير هورست بوصفه ممثلي الخاص ورئيسا للبعثة خلفا للسيد أوغستو راميريز - أوكامبو (انظر S/1994/288 و S/1994/289). وأود أن أعتنم هذه الفرصة كي أعرب عن تقديري لما أبداه السيد راميريز أوكامبو من التزام شديد بقضية السلم والمصالحة في السلفادور.

٣ - إن وصف أعمال البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض يرد أدناه في خمسة فروع مكرسة على التوالي للمسائل العسكرية؛ ومسائل الأمن العام؛ ولجنة تقصي الحقائق؛ والمسائل الاقتصادية والاجتماعية؛ والاحتياجات المالية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وما زالت أعمال البعثة في مجال حقوق الانسان تشكل الموضوع الذي تعالجه سلسلة منفصلة في التقارير، تم تقديم آخر تقريرين منها إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن كمرفقين لمذكرتي^(٢) المؤرختين ١٨ كانون الثاني/يناير و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٤، (A/49/59-S/1994/47 و A/49/116-S/1994/385). وبما أن آخر تقرير للبعثة عن مسألة حقوق الانسان لم يصدر إلا منذ بضع أيام، فإن هذا التقرير لا يتضمن فرعاً مخصصاً حصراً لتلك المسألة. إلا أنه، كلما دعت الضرورة، كانت تتم الإشارة إلى جوانب محددة في أعمال شعبة حقوق الانسان خلال هذه الفترة. كما قدمت إلى مجلس الأمن، منذ تقرير المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ثلاثة تقارير وتقريراً مرحلياً واحداً عن أنشطة شعبة الانتخابات التابعة للبعثة (S/1994/179، و S/1994/304 و S/1994/375 و S/1994/486) وكذلك، كنت أفيد أعضاء المجلس من حين إلى آخر بالتطورات المتصلة بجوانب محددة من تنفيذ اتفاقات السلم،

أثرت معهم مؤخرا استمرار شعوري بالقلق ازاء بعض المشاكل في هذا الصدد (انظر S/1994/361 و S/PRST/1994/15) وتتعلق تلك المشاكل بصفة خاصة بمسائل الأمن العام وتوصيات لجنة تقصي الحقائق وبرنامج نقل ملكية الأراضي والبرامج الأخرى المتعلقة بإعادة ادماج المحاربين السابقين في الحياة المدنية. وتناقش هذه الجوانب من اتفاقات السلم تبعا لذلك بشيء من التفصيل في الفروع الثالث والرابع والخامس من هذا التقرير.

٤ - في تقريرني لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، شاطرت مجلس الأمن مشاعر قلقي الشديد ازاء اغتيال عدة زعماء سياسيين، وهو تطور أثار المخاوف من عودة الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الأهداف السياسية، التي تسمى فرق الموت، إلى الظهور. وفي ضوء توصية لجنة تقصي الحقائق بإجراء تحقيق شامل بشأن الجماعات المسلحة الخاصة، أصدرت تعليمات إلى مدير شعبة حقوق الانسان التابعة للبعثة بأن يساعد الحكومة على تنفيذ توصية اللجنة (انظر S/26689)، وقد أيد المجلس هذا القرار فيما بعد (انظر S/26695).

٥ - وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، توجت المفاوضات المكثفة التي أجراها وكيل الأمين العام مارك غولونغ والسيد راميريز - أوكامبو مع الحكومة وجبهة فارابوندو مارتني، بإنشاء فريق مشترك للتحقيق بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة ذات الدوافع السياسية، يتألف من المحامي الوطني للدفاع عن حقوق الانسان، ومدير شعبة حقوق الانسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، وممثلين لحكومة السلفادور يعينهما الرئيس (انظر S/26825 و S/26866). ومن المقرر أن يرفع الفريق المشترك تقريراً عن استنتاجاته وتوصياته في نهاية شهر أيار/مايو ١٩٩٤.

٦ - ومنذ انشاء الفريق المشترك، ارتكبت بعض أعمال العنف ضد ممثلي المنظمات السياسية أو الاجتماعية، بما فيها اغتيال عضو في أرفع هيئة لصنع القرار في جبهة فارابوندو مارتني وذلك بعد انشاء الفريق المشترك مباشرة. وتجري الآن تحقيقات سعياً لاطهار الدوافع الكامنة وراء هذه الأعمال وتحديد المجرمين. إلا أنه من المشجع أنه، وفقاً للتقرير الأخير لشعبة حقوق الانسان، لم يتكرر حدوث جرائم قتل مماثلة لتلك التي ارتكبت خلال الأشهر الأخيرة في عام ١٩٩٣، وبالرغم من هذا التحسن النسبي في حالة حقوق الانسان، تتواصل انتهاكات الحق في الحياة وفي الاجراءات القانونية الواجبة وغير ذلك من الحقوق الأساسية. إلا أن الأمل معقود على أن تسفر الجهود الجارية للتحقيق في الجريمة والمعاقبة عليها ولتعزيز المؤسسات الديمقراطية، عن احراز تقدم في مكافحة الافلات من العقوبة.

٧ - وأجريت في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣، أول انتخابات في السلفادور في فترة ما بعد الصراع لاختيار الرئيس ونائب الرئيس، وجميع اعضاء الجمعية التشريعية والمجالس البلدية، فضلا عن ممثلين في برلمان أمريكا الوسطى. ولأول مرة شاركت جبهة فارابوندو مارتني بوصفها حزبا سياسيا. وتحققت شعبة الانتخابات التابعة للبعثة من الحملة الانتخابية، التي بدأت رسميا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقامت الشعبة كذلك بمراقبة ودعم تسجيل المحكمة العليا للانتخابات للناخبين وتسليم بطاقات الناخبين.

٨ - وكما أبلغت مجلس الأمن، أجريت الانتخابات في ظل ظروف مقبولة، بصورة عامة، بدون حدوث أي أعمال عنف ذات شأن، بالرغم من اكتشاف أوجه قصور خطيرة فيما يتعلق بالتنظيم والشفافية (انظر S/1994/375). إلا أنه لا يرى أنه كان لهذه الأمور، أي أثر على النتائج النهائية. وبما أن أيا من المرشحين لم يحصل على الأغلبية المطلقة المطلوبة في التنافس على الرئاسة، جرت جولة ثانية في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤ بين المرشحين الذين حازا على أعلى عدد من الأصوات، أي مرشح التحالف الجمهوري الوطني ومرشح ائتلاف التحول الديمقراطي/جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني/الحركة الوطنية الثورية. وأسفرت هذه الجولة الثانية عن انتخاب مرشح التحالف الجمهوري الوطني، السيد أ. كالديرون سول، الذي سيتولى مهام منصبه في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. ولا يجري بحث هذه المسألة هنا بمزيد من التفصيل، نظرا لأنه سيعرض على مجلس الأمن لدى نظره في هذا التقرير، تقرير رابع ونهائي عن أنشطة شعبة الانتخابات التابعة للبعثة، يغطي الجولة الثانية.

٩ - وواصلت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم أعمالها بحضور مراقب من البعثة. وقد قدمت إلى الجمعية التشريعية مشروع قانونين بشأن تنظيم حيازة الأسلحة وبشأن الهيئات الأمنية الخاصة. وبعد أن اعتمدت الجمعية مشروع القانونين، يجري العمل الآن على سنهما. وكذلك أوصت مؤخرا اللجنة الوطنية لتعزيز السلم الجمعية بعدد من الاصلاحات الدستورية من أجل ازالة تركيز وظائف محكمة العدل العليا وزيادة حماية الحقوق الفردية، امثالاً للتوصيات ذات الصلة للجنة تقصي الحقائق. وقد ووفق في النهاية على بعض التعديلات الدستورية قبل انتهاء ولاية الجمعية التشريعية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤. إلا أن هذه التعديلات، برغم القدر من التقدم الذي تحققه بشأن كلتا المسألتين، تقصر دون ما توخته توصيات لجنة تقصي الحقائق واقتراحات اللجنة الوطنية لتعزيز السلم.

١٠ - واستمرت الأعمال في محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي حتى منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر، بالرغم من تعليق جلساته العامة في تشرين الثاني/نوفمبر عقب انسحاب قطاع الأعمال، وبسبب عدم توصل الحكومة إلى توافق في الآراء حول اصلاحات القوانين العمالية، قدمت إلى الجمعية التشريعية مشروعا لا يتضمن جميع النقاط التي اقترحتها منظمة العمل الدولية، بل بعضا منها. وأصبح المشروع قانونا في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبعد الانتخابات لا تزال النوايا غير واضحة فيما يتعلق باستئناف المحفل أعماله.

ثانيا - الجوانب العسكرية

ألف - البنية الأساسية

١١ - كان قوام البعثة في ١ أيار/مايو ١٩٩٤، ٢٢ مراقبا عسكريا من اسبانيا وأيرلندا والبرازيل والسويد وفنزويلا وكندا وكولومبيا و ٧ موظفين طبيين من الأرجنتين واسبانيا، تم وزعهم في المقر وفي مكتبين

اقليميين يغطيان كامل اقليم السلفادور، وكان القوام المقابل في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ٣١ مراقبا عسكريا و ٧ موظفين طبيين.

باء - استعادة أسلحة القوات المسلحة التي بحوزة أفراد عاديين

١٢ - منذ ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، يوم بدء نفاذ قانون مراقبة الأسلحة والذخائر والمتفجرات والأجهزة ذات الصلة الذي أقرته الجمعية التشريعية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، تقوم البعثة بالتحقق من أن القوات المسلحة في السلفادور تستعيز عن الأسلحة الحربية المسجلة الموجودة في حيازة السلطات والمؤسسات العامة، بأسلحة أخرى يرخصها القانون المذكور أعلاه. ولم تتم بعد الاستعاضة عن الأسلحة التي في حيازة السجون الاصلاحية وعدد صغير منها في حيازة شخصيات سلفادورية.

١٣ - أما فيما يتعلق بالأسلحة الحربية غير المسجلة والموجودة في حيازة أفراد عاديين - إما مدنيين وإما أفراد عسكريين مسرحين - فإن الحكومة تعهدت باستعادتها من خلال حملة إعلامية ستبدأ مباشرة بعد الموافقة على القانون ذي الصلة. إلا أنه خلال الفترة التي ينص عليها القانون، لم يسلم إلى القوات المسلحة السلفادورية سوى عدد قليل جدا من الأسلحة. ومن الواضح أن عددا هائلا من هذه الأسلحة ما زال في حيازة الأفراد، وذلك عائد إما إلى تقديم معلومات غير كافية وإما إلى التردد في تسليمها. وبسبب تكرار حالات التأخير فإن ما كان ينبغي أن يكون عملية مستعجلة أصبح يتم ببطء شديد، ونتيجة لذلك ما زالت مشكلة انتشار الأسلحة مبعثا للقلق في السلفادور. ونظرا لاتصال هذه المشكلة بموجة الجرائم الراهنة، لا محيد عن أن تتخذ الحكومة اجراءات متضافرة عاجلة من أجل ضمان تسليم تلك الأسلحة إلى السلطات.

جيم - إزالة حقول الألغام

١٤ - بعد كثير من حالات التوقف في عملية ازالة الألغام، التي بدأت في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣، انتهى العمل فيها في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بتطهير حوالي ٤٢٥ حقلا من حقول الألغام وازالة ما يزيد على ٩ ٥٠٠ لغم من أنواع شتى. وشارك المراقبون العسكريون في البعثة بنشاط في المساعدة على التغلب على المشاكل التي نشأت في البرنامج وعلى ضمان انجازه بنجاح.

١٥ - يشترك المراقبون العسكريون ومراقبو الشرطة، التابعون لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور حاليا في برنامج لمتابعة إعدام الأجهزة المتفجرة اشترك في تنظيمه حكومة السلفادور ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني والقوات المسلحة السلفادورية والشرطة المدنية الوطنية. ومن بين الأجهزة المتفجرة التي جرى اكتشافها والبالغ عددها نحو ٩٠٠ جهاز، أعدم ٨٤٥ جهازا حتى الآن. وتقوم الحكومة حاليا بحل المشاكل المالية الراهنة التي يواجهها البرنامج وذلك بمساعدة مالية خارجية.

دال - تعويض المسرحين من أفراد القوات المسلحة السلفادورية

١٦ - نتيجة لاتفاق وقع يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بين الحكومة ورابطة المسرحين من القوات المسلحة السلفادورية، جرى دفع تعويض يساوي أجر عام واحد، وفق ما نصت عليه اتفاقات السلم، لـ ٦ ٠٠٠ من أفراد القوات المسلحة السلفادورية البالغ عددهم ١٨ ٠٠٠ فرد. وجرى التوصل إلى اتفاق في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ لمواصلة دفع التعويضات والانتهاء من سداد تلك المبالغ في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وجرى في محادثات لاحقة بين الحكومة والرابطة بوساطة من بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور الاتفاق على أن يكون ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ هو الموعد النهائي للتسريح؛ وعلى إدراج بعض الأفراد الإداريين بالقوات المسلحة السلفادورية ضمن قائمة المستفيدين؛ وعلى إنشاء آلية للتحقيق في الشكاوى. غير أن هذا الاتفاق ينتظر تصديق الحكومة الكتابي الذي طلبته الرابطة.

هاء - مسائل أخرى

١٧ - كما كان متوقعا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (انظر S/26790، الفقرة ١٤) واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور متابعة أنشطة الاستخبارات التي تقوم بها القوات المسلحة السلفادورية للتحقق من أنها تتفق مع المبادئ النظرية المنصوص عليها في اتفاقات السلم والمستمدة من الدستور المعدل. ومن خلال اتصالات متكررة مع هيئة رؤساء الأركان المشتركة للقوات المسلحة ووكالة الاستخبارات الحكومية تمكنت البعثة من التحقق من وجود قدر متزايد من التحديد والتخصص في مهام كل من هاتين الهيئتين. ومن المهم أن تواصل البعثة أنشطة التحقق التي تضطلع بها في هذا المجال.

١٨ - وفيما يتعلق بملفات إدارة الاستخبارات الوطنية التي جرى حلها، جرى التحقق من أن هذه الملفات ما زالت في عناية هيئة رؤساء الأركان المشتركة للقوات المسلحة. بيد أن هذه الهيئة قد أبلغت البعثة أن بإمكانها استعراض محتويات الملفات.

١٩ - ويواصل المراقبون العسكريون التابعون للبعثة اتصالاتهم مع القوات المسلحة على مختلف المستويات، كما يواصلون، بناء على طلب الحكومة، التحقق من الأسلحة وإعدامها. ويتعاون هؤلاء المراقبون أيضا مع شعبي الشرطة وحقوق الإنسان في مسائل شتى، مثل التحري عن الفرق المسلحة في البلد كما يشيرون بوجودهم جوا من الطمأنينة في مناطق النزاع السابقة.

ثالثا - مسائل الأمن العام

ألف - شعبة الشرطة

٢٠ - إن شعبة الشرطة، التي أذن بأن يكون قوامها ٢٥٢ فردا، يبلغ قوامها الحالي ٢٦٨ من مراقبي الشرطة قدمتهم اسبانيا وإيطاليا والبرازيل والسويد وشيلي وغيانا وفرنسا وكولومبيا والمكسيك والنمسا. وما زالت مهمتها تتمثل في مراقبة الشرطة الوطنية ومساعدتها إلى أن تحل محلها بالكامل الشرطة المدنية الوطنية (انظر الفقرة ٤٧).

٢١ - وعملت الشعبة أيضا بنشاط على مراقبة أداء الشرطة المدنية الوطنية للتحقق من التقيد باتفاقات السلم. ولم تتمكن الشعبة، لبضعة أشهر بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، من الاضطلاع بهذه المهمة على نحو مرض بسبب عدم تعاون الشرطة المدنية الوطنية (انظر أيضا الفقرتين ٣٠ و ٤٢). بيد أنه جرى في أوائل آذار/مارس ١٩٩٤ بدء برنامج مصغر للتعاون من خلال قيام مراقبي الشرطة التابعين للشعبة بتوفير التدريب والمشورة لوحدة دوريات الطرق الرئيسية التابعة للشرطة المدنية الوطنية. ويجري أيضا حاليا الترتيب لوضع برنامج للمساعدة التقنية سيمكن المتخرجين حديثا في الأكاديمية الوطنية للأمن العام من الاستفادة مما لدى شعبة الشرطة التابعة للشعبة للبعثة من خبرات فنية وتجارب في مجموعة متنوعة من المواضيع. وسيكون هذا الدعم استكمالا للدعم الذي يقدمه حاليا الفريق التابع للولايات المتحدة الأمريكية الذي يقوم بإسداء المشورة والمساعدة للشرطة المدنية الوطنية.

٢٢ - وتقدم شعبة الشرطة أيضا الدعم لشعبة حقوق الإنسان حيث أعارتها ٢٠ من مراقبي الشرطة. ويقوم مراقبو الشرطة بإجراء تحقيقات خاصة عند الطلب للتحقق من توفير التدابير الأمنية الملائمة لزعماء جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني وفق ما قضت به الاتفاقات. ويقوم أفراد شعبة الشرطة أيضا بالإشراف على امتحانات القبول في الأكاديمية كما أنهم يقومون منذ أواخر عام ١٩٩٣ بدعم أنشطة شعبة الانتخابات.

باء - الأكاديمية الوطنية للأمن العام

٢٣ - بدأت الأكاديمية الوطنية للأمن العام، التي تتولى مسؤولية تدريب الملتحقين بالشرطة المدنية الوطنية، الاضطلاع بأنشطتها في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أي بعد الموعد المقرر لذلك بأربعة أشهر. وبتخريج الفوج الثالث عشر من المستوى الأساسي بالأكاديمية مؤخرا، يبلغ مجموع من تخرجوا بها ٩٢٣ ٣ شرطيا من المستوى الأساسي و ١٠٢ من شرطي المستوى التنفيذي والأعلى. وتقوم الأكاديمية حاليا بتدريب عدد إضافي قدره ٢١٨ ٢ طالبا من المستوى الأساسي و ١٣١ طالبا من المستوى التنفيذي والأعلى

وتزعم تخريج ما مجموعه ٧٠٠ ٥ شرطي بحلول ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وسيكون قد جرى تخريج نحو ٢٤٠ ضابطا بحلول أواخر تموز/يوليه ١٩٩٤، وهو ما توخته الاتفاقات. ورغم أن الحكومة قد خصصت ٥٧٤ ٧٠٨ ٩٧ كولونا (٨٧٠ ٢٣٠ ١١ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) من مواردها للأكاديمية في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣، فإن المبلغ المخصص لها في الميزانية لعام ١٩٩٤ هو ٩٧٠ ٧٦٠ ٨٩ كولونا (٣٥١ ٣١٧ ١٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة).

٢٤ - ويلزم أن تقوم الحكومة سريعا باتخاذ قرارات مهمة فيما يتعلق بمعدلي القبول والتخرج كل شهر ومدة الدورات التدريبية بالأكاديمية بعد المرحلة الانتقالية التي ينبغي أن تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. ويمكن زيادة مدة الدورات التدريبية في المستقبل لتحسين المستوى الأكاديمي. وقد تحتاج الأكاديمية في الوقت نفسه إلى زيادة الأهمية التي توليها لزيادة التخصص في التدريب وإعادة تدريب ضباط وأفراد الشرطة المدنية الوطنية الذين جرى وزعهم في السنتين الأوليين ولم يحصلوا إلا على إعداد أكاديمي أساسي جدا. وستكون دورات إعادة التدريب هذه ذات قيمة خاصة للضباط والأفراد من ذوي التأهيل العسكري (ولا سيما الضباط والشرطيون الآتون من لجنة التحقيقات الجنائية والوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات) الذين لم يحضروا الدورات العادية بالأكاديمية. وسيتعين تصميم دورات خاصة لتدريب قيادات المستوى الأساسي الذين سيحلون محل الأفراد الذين يؤدون هذه المهام بصفة مؤقتة.

٢٥ - وستقوم الأكاديمية خلال شهر أيار/مايو بالاضطلاع بتقييمها السنوي الأول لأفراد قوة الشرطة الجديدة وفق ما قضت به الاتفاقات. وسيوفر هذا التقييم للأكاديمية، في جملة أمور، مؤشرا بمواطن القوة والضعف فيها، الأمر الذي يمكنها من الاضطلاع بتنقيح شامل لخططها الدراسية ومن إجراء تقييم لهيئة التدريس فيها. وقد حددت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أوجه قصور مستمرة في تدريب أفراد الشرطة المدنية في مجال المسائل القانونية واستخدام القوة والأسلحة النارية. ورصدت أيضا قدرا كبيرا من عدم التوازن تمثل في زيادة عدد أفراد الشرطة الوطنية السابقين في تكوين فريق مراقبي الشرطة المدنية الوطنية المسؤول عن الانضباط في الأكاديمية. وترى البعثة أنه ما لم يجر تصحيح هذا الاختلال فإنه من الممكن أن يعرض للخطر الطابع المدني لقوة الشرطة الجديدة، بصرف النظر عن إصرار الحكومة الأخير على أن فكرة عسكرة الشرطة المدنية الوطنية لم تنشأ قط.

٢٦ - وقد ظلت الأكاديمية تتلقى الدعم من فريق دولي للخبراء من اسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية يقدم المشورة للمدير والمجلس الأكاديمي بشأن مسائل مثل عملية الالتحاق والاختيار والمقررات الدراسية والشؤون المالية والانضباط. ويقوم معلمون من اسبانيا والسويد وشيلي والنرويج والولايات المتحدة بدور كامل في التدريب. ويوجد لدى الأكاديمية حاليا ما مجموعه ٤٠ خبيرا ومعلما دوليا. ولما كان من الأساسي أن يتم الإبقاء على هذا الدعم الدولي، فقد طلبت البعثة، بناء على طلب الحكومة، إلى البلدان التي توفر تعاوننا تقنيا أن تواصل توفيره حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ على الأقل. وسيكون من أهم مهام الفريق الدولي في الأشهر المقبلة تدريب المعلمين السلفادوريين الذين سيحلون محل هذا الفريق.

٢٧ - وتواصل البعثة رصد أداء الأكاديمية ويمثلها في مجلسها الأكاديمي مراقب يتكلم عندما تطرح مسائل هامة ذات صلة بالاتفاقات. وتتعاون البعثة أيضا مع الأكاديمية على صعد أخرى، وخاصة مع لجنة القبول والاختيار. وترصد امتحانات القبول وتوصي بإدخال التحسينات عند الاقتضاء. وتقوم شعبة حقوق الإنسان، بالاشتراك مع الأكاديمية، بتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل بشأن حقوق الإنسان وتواصل توفير المطبوعات بشأن هذا الموضوع. وما زالت البعثة على استعداد لتقديم أفراد من شعبة الشرطة وشعبة حقوق الإنسان التابعتين لها لدعم واستكمال الجهود التي يبذلها الفريق التقني الدولي وستقوم، بناء على طلب الأكاديمية، بتوفير الدعم للتقييم السنوي الأول للشرطة المدنية الوطنية.

جيم - الشرطة المدنية الوطنية

٢٨ - إن الشرطة المدنية الوطنية، التي بدأت تعمل في آذار/مارس ١٩٩٣، موزعة حاليا في سبع مقاطعات، وفي المناطق الحضرية من مقاطعتين أخريين وفي أجزاء كبيرة من سان سلفادور. ومن المقرر أن يتم الوزيع في المقاطعات الأربع الأخيرة وفي المناطق الريفية الأخرى التي لا تزال الشرطة الوطنية مسؤولة عن الأمن العام فيها بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وينبغي، في ذلك الحين، أن تكون الشرطة المدنية الوطنية قد حلت محل الشرطة الوطنية في جميع مقاطعات السلفادور البالغ عددها ١٤، وإن كان ذلك قد تأخر لمدة شهرين عن المتوخى في اتفاقات السلم. ومع ذلك، أوضحت الحكومة مؤخرا أنه لن يتم حل الشرطة الوطنية تدريجيا قبل آذار/مارس ١٩٩٥ إذ أن معدلات الجريمة الحالية في البلد تتطلب عددا أكبر من العدد المنشود في اتفاقات السلم لعناصر الشرطة المدنية الوطنية و يبلغ ٧٠٠ ٥.

٢٩ - وتمارس شعبة الأمن العام وشعبة مكافحة المخدرات وشعبة التحقيقات الجنائية وشعبة حماية الشخصيات البارزة التابعة للشرطة المدنية الوطنية عملها حاليا، على الرغم من أن الشعب الثلاث الأخيرة تمارس عملها مستعينة إلى حد كبير بعناصر ليسوا من خريجي الأكاديمية. ولذلك ينبغي للحكومة أن تشجع التدريب المتخصص لخريجي الأكاديمية بغية إلحاقهم بهذه الشعب. وعلى الرغم من أن قرابة ٢٥٠ فردا قد حصل بالفعل على تدريب متخصص في مجالي مراقبة حركة المرور والشؤون المالية فكلتا الشعبتين أبعد ما تكون عن دخول حيز العمل بكامل طاقتها. وبينما يتلقى أفراد الشعبة الأولى حاليا تدريباً إضافياً على يد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (انظر الفقرة ٢١) قامت شعبة المالية بوزع أولى وحداتها فقط في ١١ أيار/مايو أي متأخرة عن الموعد المقرر لذلك أكثر من خمسة أشهر. ويجب الإسراع بوزع شعبة المالية إذ أنها ينبغي أن تحل تدريجيا محل شرطة الجمارك المقرر تسريحها في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ على أقصى تقدير (انظر الفقرة ٤٥). وقد بدأ تدريب أفراد شعبة الحدود متأخرا، بالنظر إلى أنه كان ينبغي أن يبدأ وزعها في أوائل نيسان/أبريل؛ ومن الضروري أن يبدأ تدريب أفراد شعبة الأسلحة والمتفجرات وشعبة البيئة إذا ما أريد أن يبدأ الوزيع المخطط لهما في أوائل حزيران/يونيه وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٤، على التوالي. وقد عرضت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على الحكومة مساعدة مراقبي الشرطة التابعين لها في تنظيم وتنفيذ الوزيع الوظيفي للشرطة المدنية الوطنية، وتنتظر البعثة رد الحكومة.

٣٠ - وكما أبلغت المجلس في تقريره المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26790)، الفقرتان ٣١ و ٣٢)، لم تحصل البعثة على تعاون كبير من الحكومة ومن الشرطة المدنية الوطنية فيما تطلّع به من جهود للتحقق من إدماج الأفراد السابقين التابعين للوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات وللجنة التحقيقات الجنائية في شعبة مكافحة المخدرات وشعبة التحقيقات الجنائية التابعتين للشرطة المدنية الوطنية، وذلك وفقا للاتفاق التكميلي الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٣١ - وتصحيحا للمخالفات التي جرت في نقل الأفراد ذوي التأهيل العسكري إلى الشرطة المدنية الوطنية، توصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور إلى اتفاق مع الحكومة بشأن إنشاء لجنة استعراض مختارة مؤلفة من المديرين العاملين للشرطة المدنية الوطنية والأكاديمية والمستشار التقني التابع للولايات المتحدة لدى الشرطة المدنية الوطنية. واشترك ممثل من البعثة في اللجنة بصفة متحقق. وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٤، قررت اللجنة أن تقدم الحكومة قائمة كاملة بالمرشحين للإدماج في كلتا الوحدات تبين ما إذا كانوا قد حضروا الدورة الخاصة للأكاديمية، والدرجات التي حصلوا عليها في الامتحانات النفسية - التقنية والامتحانات النظرية التي عقدت لهم بناء على توصية البعثة. ولا يمكن أن يقبل في الشرطة المدنية الوطنية سوى المرشحين الذين حضروا الدورة الخاصة واجتازوا الامتحانات بنجاح. ولم تتلق البعثة بعد تلك القائمة.

٣٢ - وقررت لجنة الاستعراض المختارة أيضا أنه يتعين على موظفي الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية، قبل الانضمام إلى الشرطة المدنية الوطنية، اجتياز دورة داخلية خاصة في الأكاديمية عن مفهوم الشرطة المدنية الجديد. وسيتمتع على العناصر التي انضمت إلى كلتا الوحدات، بعد الاتفاق التقني الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أن يحضروا دورة داخلية خاصة إضافية. وفي ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بدأت بالأكاديمية الدوران الأوليان للضباط والعناصر، الأولى مدتها خمسة أسابيع والثانية أسبوعان. وأوصت لجنة الاستعراض المختارة بتنظيم دورات مماثلة لبقية أفراد الوحدات.

٣٣ - واتفقت اللجنة أيضا على اتخاذ الإجراء اللازم إذا ما ثبتت صحة الاتهامات المتعلقة بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والتي وجهتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ضد ٤٦ من أفراد الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات. وحتى الآن لم تقدم أدلة على ذلك.

٣٤ - وذكرت اللجنة أيضا أن الأفراد السابقين في الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية لا يمكنهم الانضمام إلا إلى شعبي مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية التابعتين للشرطة المدنية الوطنية، ولا يمكن تكليفهم بمهام خارج هاتين الشعبتين إلا بعد كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أوضحت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور، من جانبها، أن ضباط هاتين الوحدات لا يمكنهم في أي وقت أن يتولوا مناصب قيادية في شعب أخرى أو ضمن فروع الشرطة المدنية الوطنية في المقاطعات بدون أن يحضروا الدورات العادية المخصصة للضباط بالأكاديمية. فضلا عن ذلك، فقد أوصت اللجنة بأن تبدأ الحكومة بتدريب خريجي الأكاديمية في مجال مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية بغية دمجهم

في الشعبتين المعنيتين بذلك في الشرطة المدنية الوطنية. وقد تحققت البعثة مؤخرا من أن كثيرا من الأفراد السابقين للوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ممن هم برتبة رقيب الذين التحقوا بالشرطة المدنية الوطنية للعمل كمساعدي مفتشين يتولون الآن مسؤولية التحقيقات الجنائية في عدد من فروع الشرطة المدنية الوطنية بدلا من العمل في مجال خبرتهم المتخصصة.

٣٥ - وتوحي أيضا تعيينات أفراد الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية السابقين بوجود تمييز ضد الأفراد الذين التحقوا بالشرطة المدنية الوطنية امتثالا لجميع المتطلبات التي نصت عليها اتفاقات السلم. وعلى الرغم من أن الرئيسيين الحاليين لشعبة مكافحة المخدرات وشعبة التحقيقات الجنائية، وهما فردان سابقان في الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية لم يحضروا الدورة العادية لضباط المستوى الأعلى بالأكاديمية، فقد التحقوا بالشرطة المدنية الوطنية كمفوضين، فإذا ما أضيف إليهما نائب مدير العمليات يصبح هناك ثلاثة مفوضين بالشرطة المدنية الوطنية جميعهم من الأفراد السابقين في الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية. وحتى الآن لم يمنح أي من خريجي الأكاديمية رتبة مفوض. وبالمثل، ألحق ١٢ ضابطا من الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات و ٧ من لجنة التحقيقات الجنائية كمساعدي مفوضين، في حين التحق ٤٤ برتبة رقيب من الوحدة السابقة بالعمل كمساعدي مفتشين (انظر الفقرة ٣٤) وتجدر ملاحظة أن خريجي المستوى الأعلى والمستوى التنفيذي لا يصبحون مساعدي مفوضين ومساعدي مفتشين، على التوالي، إلا بعد أن يجتازوا بنجاح دورة مدتها سنة بالأكاديمية. وقد اعترضت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على هذه التعيينات، موضحة مفهومها الذي مفاده أنه وفقا للاتفاق التكميلي الموقع في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لا ينبغي انضمام هؤلاء الأفراد إلى الشرطة المدنية الوطنية إلا للعمل كإخصائيين.

٣٦ - وقد أثرت هذه التطورات على التوازن الدقيق لهيكل قيادة الشرطة التي تشكل عنصرا رئيسيا في الاتفاقات التي تقضي بأن يشغل ٦٠ في المائة من جميع الوظائف أفراد لم يشتركوا اشتراكا مباشرا في النزاع المسلح، و ٢٠ في المائة أفراد من الشرطة الوطنية السابقة (عسكريون) و ٢٠ في المائة مقاتلون سابقون من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. والواقع أنه نتيجة لعمليات الالتحاق السابقة الذكر، ينتمي ٣٠ مساعد مفوض في قوة الشرطة الجديدة إلى نظام الأمن العام القديم، بينما ينتمي ٧ فقط إلى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني و ١٧ فقط من المدنيين. كما أن التعيينات الأخيرة لرؤساء الشعب والإدارات توحى، فيما يبدو، بوجود محاباة للأفراد السابقين التابعين لهيئات الأمن السابقة. وقد أثارت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور هذه المسألة مع الحكومة.

٣٧ - وتوجد أوجه خلل مماثلة على المستوى الأساسي للشرطة الجديدة. ففي حين شغلت الشرطة الوطنية الحصة المقررة لها بالأكاديمية وهي ٢٠ في المائة منذ شهور، لم تتمكن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من أن تقدم مرشحين كافين لملء حصتها البالغة ٢٠ في المائة، ونتيجة لذلك يمثل الملحقون بالأكاديمية من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ١٣ في المائة فقط. وقد أدى دمج أفراد

سابقين من الوحدة الخاصة لمكافحة المخدرات ولجنة التحقيقات الجنائية، ممن كانوا من قبل جزءاً من الشرطة الوطنية، في الشرطة المدنية الوطنية إلى زيادة حصة الشرطة الوطنية فيها زيادة كبيرة.

٣٨ - وكل أوجه الخلل هذه تتعارض مع اتفاقات السلم نصا وروحا، ولا بد من تصحيحها على وجه الاستعجال بغية تفادي المزيد من عسكرة الشرطة المدنية الجديدة. ومن الضروري كما طلبت البعثة، أن توافي الحكومة الأكاديمية بقوائم للأفراد السابقين في شرطة الخزنة والحرس الوطني والكتائب الخاصة (كتائب الرد الفوري المشاة) لتمكين البعثة من التحقق مما إذا كان أفراد هذه الهيئات قد قبلوا بالأكاديمية كمدنيين (انظر S/26790، الفقرة ٢٥). كما ينبغي للحكومة أن تزود البعثة بقوائم كاملة بالأفراد الحاليين للشرطة الوطنية بغية التحقق من عدم انضمامهم إلى الأكاديمية كمدنيين. وذلك الأمر على جانب خاص من الأهمية بالنظر إلى المعلومات التي تلقتها البعثة والتي تفيد بأنه يجري الاستعانة بأفراد سابقين من الشرطة الوطنية لملء الوظائف التقنية داخل الشرطة المدنية الوطنية.

٣٩ - وفي تقريره المقدم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (S/26790، الفقرة ٣٥)، أبلغت المجلس بأن من الجوهرى استكمال الهيكل الأساسي للشرطة الجديدة بالتعيين الفوري لمفتشيها العام وإنشاء الوحدات المعنية بالتحقيقات التأديبية والرقابة. وأفادت الحكومة بأن المفتش العام سيقوم بتعيينه وزير الداخلية والأمن العام الجديد الذي سيتولى مهام منصبه مع الإدارة القادمة. ونظرا لأن الشرطة المدنية ستكون تابعة في المستقبل لهذه الوزارة فإن إنشاءها وتعيين مدنيين في وظائفها العليا ممن لا تشوب ماضيهم شبهة سيكون من أهم مهام الحكومة الجديدة.

٤٠ - وقد عين المدير العام الآن رئيسي الوحدات المعنيين بالتحقيقات التأديبية والرقابة، وتمارس الأولى منهما عملها منذ شهرين. ومع ذلك، فقد تلقت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور شكاوى تفيد بأن الشرطة المدنية الوطنية لم تتخذ إجراء فعلا ولم تتعاون مع القضاء عندما أفادت التقارير بتورط عناصر منها في سلوك غير قانوني. ويجتمع المدير العام للشرطة المدنية الوطنية مع رئيسي الوحدات، في حضور البعثة، بهدف تصحيح هذه الحالة. ولم يتم بعد تزويد الوحدة المعنية بالرقابة بما يلزمها من الموارد البشرية والمادية والإطار القانوني لتمكينها من بدء الاضطلاع بمهمتها الهامة المتمثلة في الإشراف على جميع خدمات الشرطة.

٤١ - والاعتماد المخصص في الميزانية للشرطة المدنية الوطنية لعام ١٩٩٤ يبلغ ٣٦٠ ٨٢٦ ٢٩١ كولونا (٢٥٩ ٥٤٣ ٣٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة)، بالمقارنة بالنفقات التي بلغت ٥٢٤ ٢٦٧ ٨٤ كولونا (٩٢٢ ٦٨٥ ٩ دولارا من دولارات الولايات المتحدة) في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣. ويمثل ذلك زيادة كبيرة في الأشهر الستة الماضية في الموارد المخصصة من الحكومة للشرطة المدنية الوطنية. ففي حين أن الشرطة المدنية الوطنية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ كان لديها ٦٧ مركبة و ٣١ دراجة بخارية و ١٣٤ من أجهزة اللاسلكي المحمولة، فإن لديها الآن ٢٥٧ مركبة (٣٠ منها منحة من حكومة الولايات المتحدة، التي عرضت تسليم ١٧٠ مركبة إضافية)، و ٣٥ دراجة بخارية و ٦٧٠ من أجهزة اللاسلكي المحمولة. وتقوم الشرطة

المدنية حاليا بتركيب شبكة اتصالات حديثة جدا وأغلب مركباتها مجهزة بأجهزة اللاسلكي المتنقلة. وبعد أن اشترت الشرطة المدنية الوطنية ما مجموعه ٤٠٠٠ مسدس و ١٠٠٠ بندقية، أصبح تحت تصرفها الآن نحو ٤٤٠٠ مسدس و ١٠٢٠ بندقية بما فيها تلك المعارة من القوات المسلحة السلفادورية. وهذه المعدات التي لا تشمل تلك التابعة لشعبي مكافحة المخدرات والتحقيقات الجنائية، تعتبر كافية لتلبية احتياجات الخريجين الموزعين حاليا وعددهم ٤٠٠٠. بيد أن مقر الشرطة المدنية لا يزال بحاجة إلى تحسينات كبيرة.

٤٢ - اكتشفت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور أوجه الضعف الرئيسية الأربعة التالية في أداء الشرطة المدنية الوطنية:

(أ) لا توجد مبادئ توجيهية ومعايير واضحة فيما يتعلق بالاجراءات القانونية واجراءات الشرطة، وهي مشكلة يضاعف منها أوجه القصور في التعليم القانوني الملقن في الأكاديمية. فالوحدة المعنية بالمراقبة التابعة للشرطة المدنية الوطنية ينبغي أن تضطلع بدور هام في توفير مثل هذه المبادئ التوجيهية والاشراف على تنفيذها؛

(ب) ليس ثمة تنسيق كاف بين الشرطة والأكاديمية. ويمكن أن تكون إحدى الطرق لتحسين ذلك هو إقامة آلية تنسيق دائمة بين المؤسستين. وينبغي أن يكون التقييم القادم الذي ستضطلع به الأكاديمية لأفراد الشرطة المدنية الدولية مفيدا في التقريب بين المؤسستين؛

(ج) لا يوجد تنسيق بين أنشطة الشرطة والقضاء ومكتب النائب العام والمستشار الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان. ولا يمكن أن تنجح مكافحة الجريمة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في نفس الوقت إلا ببذل جهود مشتركة بين المؤسسات؛

(د) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أقدمت الحكومة على إجراء لا يمكن وصفه إلا بأنه أتى بعكس المراد منه وهو أنها لم تطلب تمديد فترة المساعدة التقنية التي ظلت البعثة تقدمها للشرطة المدنية الوطنية منذ نيسان/أبريل (انظر S/26790، الفقرة ١٩)، وبذلك حرمت الشرطة الجديدة من دعم قيم. ومنذ ذلك الحين، وعلى نقض ما أبداه السكان من ترحيب في البداية بالقوة الجديدة، زادت الشكاوى من انتهاكات الشرطة المدنية الوطنية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، واجه كل من شعبي الشرطة وحقوق الإنسان التابعتين للبعثة صعوبات خطيرة في الاضطلاع بأنشطة التحقق التي تقومون بها إذ صدرت تعليمات إلى وحدات الشرطة بعدم التعاون مع البعثة.

٤٣ - وللتغلب على أوجه الضعف هذه، عرضت البعثة أن تستأنف تقديم المساعدة التقنية إلى الشرطة المدنية، ويجري في الوقت الحاضر بحث صلاحيات تقديم هذه المساعدة. ومن الأمور المشجعة أن الحكومة أعربت عن اهتمامها بالاستفادة مما يتمتع به أفراد البعثة في الميدان من خبرة ودراية. وقد طلب المدير العام للشرطة المدنية الوطنية مؤخرا إلى البعثة أن تساهم في تدريب أفراد الشرطة المدنية الوطنية في

مجال القانون، وأعد، بالاشتراك مع شعبة حقوق الإنسان، مجموعة مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات القانونية وإجراءات الشرطة لتكون بمثابة أساس لتدريب ضباط وأفراد الشرطة المدنية الوطنية. وسيضطلع بهذا التدريب الشرطة المدنية الوطنية والبعثة اللتان أنشأتا أيضا آلية تنسيق لتجهيز الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان وتسهيل مهام البعثة في مجال التحقق.

دال - الشرطة الوطنية

٤٤ - بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، سرحت الشرطة الوطنية ٩٠٠ شرطي. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أعلنت الشرطة تعليق التسريح غير أنها أبلغت البعثة بعد ذلك بتسريح ٩٠٠ شرطي آخر بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس. وقد طلبت البعثة تفسيراً لهذا التناقض الواضح. وحتى الآن، لم يسجل في برامج إعادة الإدماج سوى حوالي ١٠ في المائة من مجموع الأفراد المسرحين (انظر الفقرة ٤٦). ووفقاً لخطة الحكومة الرامية إلى حل الشرطة الوطنية تدريجياً، سيعفى من الخدمة ٩٠٠ ٥ شرطي آخر وما يربو على ١ ٠٠٠ من الموظفين الإداريين موزعين حالياً على أربع مقاطعات وأجزاء من ثلاث مقاطعات أخرى قبل الموعد النهائي الذي حددته الاتفاقات وهو ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وواصلت البعثة حث الحكومة على التعجيل بتخفيض عدد أفراد الشرطة الوطنية وجعل حلها المرحلي متساوياً مع معدل وزع الشرطة المدنية الوطنية.

٤٥ - وتدعو اتفاقات السلم كذلك إلى حل شرطة الجمارك التي يبلغ قوامها ٢١١ فرداً. وقد التزمت الحكومة بتسريحهم بمجرد أن تبدأ شعبة المالية التابعة للشرطة المدنية الوطنية ممارسة عملها. وكما ذكر أعلاه (الفقرة ٢٩)، تم وزع الوحدة الأولى من شعبة المالية. ومع ذلك، لم تعلن الحكومة بعد خططها لتسريح شرطة الجمارك.

٤٦ - اكتنف بدء برامج إعادة الإدماج لأفراد الشرطة الوطنية المسرحين تأخيرات بالغة للغاية (انظر الفقرة ٨٦). وحتى الآن، لم يشارك في مرحلة تقديم المشورة من البرامج سوى ١٥ في المائة من المستفيدين المحتملين، وكما ذكر أعلاه، لم يسجل في البرامج سوى ١٠ في المائة من أفراد الشرطة الذين أبلغ عن تسريحهم وعددهم ٨٠٠ ١. ويتعين أن تتخذ الوكالات المعنية والشرطة الوطنية ذاتها إجراءات حاسمة لكفالة تنفيذ البرامج بنجاح. وامتثالاً للاتفاقات، يتعين أن تبذل الحكومة جهوداً خاصة من أجل كفالة دفع تعويض يساوي مرتب سنة واحدة لكل فرد مسرح من أفراد الشرطة الوطنية.

٤٧ - واقتрحت الحكومة مؤخراً إعادة تحديد الترتيبات المتفق عليها التي تنظم الأمن العام خلال فترة الانتقال، وذلك بغية ضمان أنه عندما تحل الشرطة المدنية الوطنية محل الشرطة الوطنية تماماً سيكون لديها أكثر من الـ ٧٠٠ ٥ فرد المشار إليهم في الاتفاقات. ومن شأن التعديلات المقترحة من الحكومة أن تؤخر حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥ على الأقل الوزع الكامل للشرطة المدنية الوطنية المقرر أن يتم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والحل التدريجي الموازي لذلك للشرطة الوطنية الذي ينبغي الانتهاء منه، وفقاً لاتفاقات

السلم، في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. كما أعربت عن اهتمامها بالتفاوض مع جبهة فارابوندو مارتري للتحريير الوطني بشأن إدماج مزيد من أفراد الشرطة الوطنية التي تجاوزت حصتها بالفعل (انظر الفقرة ٣٧) في الشرطة المدنية الوطنية. وتصر البعثة على أن يتم الاتفاق على أي تعديلات من هذا القبيل مسبقا بين الأطراف في اتفاقات السلم ويجب أن تنفذ على نحو يحتفظ للشرطة المدنية الوطنية بسمتها الأساسية بوصفها قوة الشرطة الوحيدة المدنية بحق لجميع أنحاء البلد.

رابعاً - لجنة تقصي الحقائق

٤٨ - أحرز بعض التقدم منذ تقريره الأخير نحو الامتثال لتوصيات لجنة تقصي الحقائق. وقبل انقضاء مدة اللجنة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافقت الجمعية التشريعية على عدة اصلاحات دستورية فيما يتعلق بالقضاء تشمل تطبيق اللامركزية على بعض الوظائف التي تتولاها المحكمة العليا، وحماية حقوق الأفراد. وينبغي أن تصادق الهيئة التشريعية الحالية التي بدأت أعمالها في ١ أيار/مايو على هذه التعديلات.

٤٩ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، قدم الحزب الديمقراطي المسيحي عدة مشاريع اصلاحات على سبيل الامتثال لتوصيات اللجنة. إلا أن هذه المبادرة لم تنجح لأن غالبية الجمعية عارضت حينها مناقشة الاصلاحات الدستورية خلال الحملة الانتخابية التي بدأت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أثيرت المسألة من جديد مع اقتراب الحملة من نهايتها في آذار/مارس ١٩٩٤. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٤، وافق عدد من المشرعين من الحزب الديمقراطي المسيحي ومن حزب التقارب الديمقراطي علاوة على مشرعين مستقلين، على الاصلاحات استناداً إلى المشاريع التي قدمها إليهم اتحاد رابطات المحامين. وسرعان ما قدمت مقترحات من جانب منظمات أخرى مختلفة.

٥٠ - كذلك أحرز تقدم ملحوظ في اللجنة الوطنية لتعزيز السلم، التي لم تتمكن لعدة شهور من معالجة المسألة نظراً لعدم وجود توافق في الآراء. وفي رسالة بعثت بها إليّ اللجنة الوطنية لتعزيز السلم في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، ذكرت أنها أوصت الجمعية التشريعية بإجراء عدد من التعديلات التي كانت الموافقة عليها ستستتبع نقل جانب كبير من اختصاصات المحكمة وتحسيناً في ضمانات اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

٥١ - ووافقت الجمعية التشريعية أخيراً في ٢٩ نيسان/أبريل على إجراء عدة اصلاحات إلا أنها كانت دون مستوى توصيات اللجنة ومقترحات اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. ولم تجر أي تعديلات للأحكام المتعلقة بتعيين القضاة والقضاة الجزئيين وتنحياتهم. وظل هذان الاختصاصان في أيدي المحكمة. ووفقاً للتوصيات، ينبغي سحب هذه الاختصاصات من المحكمة ليتولى مسؤوليتها المجلس الوطني للقضاء.

٥٢ - وسحبت من المحكمة سلطة إيقاف المحامين وكاتبي العدل عن مزاولة مهنتهم، على نحو ما أوصى به، وأنيطت بهيئة جديدة، وهي المجلس الوطني للمحامين وكاتبي العدل. والأعضاء الخمسة الذين سيتألف

منهم هذا المجلس ستنخبهم الجمعية التشريعية بأغلبية ثلثي الأصوات. وسيُنتخب ثلاثة منهم من بين مرشحين تقدمهم محكمة العدل العليا (واحد)، والمجلس الوطني لرجال القضاء (واحد) واتحاد رابطات المحامين (ثلاثة). أما العضوان المتبقيان فستنخبهم الجمعية التشريعية مباشرة من بين المهنيين الذين تتوفر فيهم الشروط التي حددها الدستور. على أن اصدار التراخيص للمحامين وكاتبي العدل، والذي كان من المقرر نقل اختصاصه إلى هيئة مستقلة، يظل من مسؤولية المحكمة.

٥٣ - أما سلطة اصدار أوامر الاحضار فقد أنيطت بالمحاكم الأدنى درجة، على نحو ما أوصي به. وعلى المحكمة العليا من الآن فصاعدا أن تقتصر على معالجة القضايا التي تنطوي على محاكمة كبار موظفي الحكومة أو مراجعة قرارات القضاة الأدنى درجة برفض الإفراج عن الأشخاص المحتجزين أو المعتقلين. وينطبق حق اصدار أوامر الاحضار على قضايا الانتهاكات المرتكبة بحق كرامة المحتجزين أو سلامتهم البدنية وينطبق بوجه عام على جميع أعمال الاحتجاز غير القانونية أو التعسفية.

٥٤ - أما السلطة المتعلقة بحق الحماية، وهو اختصاص ظل حتى الآن منوطا بالشعبة الدستورية للمحكمة، فقد وسع نطاقه ليشمل شعبها الأخرى، رهنا بالمسألة قيد النظر. على أنه لم يرد نص بتوسيع نطاقه ليشمل المحاكم الأدنى درجة، على نحو ما أوصي به.

٥٥ - ومن المقرر أن توافق الجمعية التشريعية على رصد اعتماد للهيئة القضائية لا يقل عن ٤ في المائة من الميزانية الوطنية. وسيشمل هذا الاعتماد أيضا المجلس الوطني للقضاء والمجلس الوطني للمحامين وكاتبي العدل. وستوافق الجمعية أيضا على ٢ في المائة كحد أدنى من مخصصات الميزانية لتوزع فيما بين المؤسسات بما فيها النيابة العامة.

٥٦ - أما الحكم الذي يقضي بأن تتم تنحية أعضاء المجلس الوطني للقضاء بأغلبية ثلثي أعضاء الهيئة التشريعية، وهي صلاحية ووفق عليها بالفعل من خلال إصلاح للقانون ذي الصلة، فقد أدرج الآن في الدستور.

٥٧ - ووفق على عدة تعديلات فيما يتعلق بالاجراءات القانونية. وتشمل، في جملة أمور، المدة القصوى للاحتجاز المترتب على جنح إدارية، وهي فترة خفضت من ١٥ يوما إلى ٥ أيام. وعلى الرغم من أن هذا التعديل يعد تحسنا بالمقارنة بالحكم السابق، فإنه قصر دون التوصيات التي قدمتها لجنة تقصي الحقائق وشعبة حقوق الإنسان التابعة للبعثة.

٥٨ - وتعززت حقوق المحتجزين، ولا سيما الحق في أن تخطرهم السلطة المسؤولة عن احتجازهم، وفي الامتناع عن إدانة أنفسهم؛ وفي توفر دفاع ملائم في الوقت المناسب. وألغيت أيضا ممارسة انتزاع الاعترافات خارج نطاق القضاء، إذ وضع حكم محدد يقضي ألا تكون لاعترافات المحتجزين آثار قانونية إلا إذا أدلي بها في حضور السلطة القضائية المختصة وطبقا للقانون.

٥٩ - وكانت الموافقة على التعديلات التي تشمل حقوق الأفراد تتم بتوافق الآراء عموماً في الجمعية التشريعية. ولم تنل التعديلات الأخرى في النظام القضائي بتأييد أصوات جميع أعضاء الجمعية التشريعية المنتمين للحزب الديمقراطي المسيحي أو التحالف الديمقراطي الذين اقترحوا إجراء إصلاحات أكثر تشدداً. وبالإضافة إلى هذه التعديلات، قامت الجمعية التشريعية بأغلبية الأصوات، بتعديل شروط تقديم المنح الحكومية إلى الخدمات العامة وطريقة أداء ديوان المحاسبة.

٦٠ - إلا أن التعديلات التي تمت الموافقة عليها، والتي تشمل الحد جزئياً من التركيز الشديد لسلطات المحكمة العليا، وتحسناً كبيراً في ضمان اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، لا تتضمن الإصلاح المؤسسي المتمق للنظام القضائي، الذي أوصت به لجنة تقصي الحقائق - وبعد أن تصدق الجمعية التشريعية الحالية فوراً على التعديلات، من المأمول اعتماد تشريع ثانوي وتدابير في مجالي الإدارة والميزانية حتى تتحقق فعالية التقدم المحرز. إلا أن هذا لا ينفي الحاجة إلى معاودة إجراء مزيد من الإصلاح الدستوري إذا أريد تحقيق الامتثال التام لتوصيات لجنة تقصي الحقائق. ومما يدعو للأسف أن هذه الفرصة قد تبددت وأنه سيتعين الانتظار ثلاث سنوات أخرى حتى يتحقق ذلك الامتثال.

٦١ - وقد اعتمدت الجمعية التشريعية مؤخراً اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. إلا أنه أبدت تحفظات بشأن اختصاص لجنة مناهضة التعذيب فيما يتعلق بالتحقيق في المعلومات الموثوقة عن ممارسة التعذيب بانتظام، وإحالة نتائجها والاقتراحات التي تراها مناسبة، وإدراج موجز بشأنها في تقريرها السنوي المقدم إلى الدول الأطراف والجمعية العامة. ومن الضروري الاعتراف بهذا الاختصاص المسند إلى لجنة مناهضة التعذيب، كجزء من مراقبة الشرعية ومن آليات حماية حقوق الإنسان وتنطبق التحفظات أيضاً على الاعتراف باختصاص محكمة العدل الدولية بالنظر في الخلافات فيما يتصل بتفسير أو تطبيق الاتفاقية. ولذلك يصبح التزام السلفادور بالاتفاقية جزئياً ولم يجر الوفاء بتوصية لجنة تقصي الحقائق بشأن هذه النقطة.

٦٢ - ولم يتم التصديق بعد على البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (بروتوكول سان سلفادور) مما ينبغي إعماله في أقرب وقت ممكن. فضلاً عن ذلك فإن السلفادور هي البلد الوحيد في أمريكا الوسطى، الذي لم يعترف باختصاص الإلزامي لمحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، الذي دأبت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور على تأكيد أهميته.

٦٣ - ومن التوصيات الأخرى المقدمة من لجنة تقصي الحقائق وشعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور والتي لم تنفذ بعد، منح المستشار الوطني لحماية حقوق الإنسان استقلالاً في مجال الميزانية وإنشاء صندوق لتعويض ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٦٤ - وقد أكدت شعبة حقوق الإنسان أهمية اتباع جدول زمني صارم لتعتمد في الجمعية التشريعية المشاريع المقترحة من الحكومة فيما يتعلق بالقانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ومشاريع القوانين المتعلقة بالسجون ومدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والإصلاحات الأخرى ذات الأهمية بالنسبة لحماية حقوق الإنسان.

٦٥ - وفيما يتعلق بفصل الموظفين العسكريين والمدنيين وحرمانهم من شغل المناصب العامة، التمس إيضاح من اللجنة الوطنية لتعزيز السلم بشأن رسالة بعثت بها إلي في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ (S/26581)، الفقرة (١١) تبين فيها موقفها تجاه هذه الأحكام. وفي رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، موجهة إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ذكر المنسق المؤقت للجنة الوطنية لتعزيز السلم بأن رسالتها السابقة ينبغي أن تفسر على أنها طلب لعدم اعتبار عدم تنفيذ تلك التوصيات انتهاكا للاتفاقات.

خامسا - المسائل الاقتصادية والاجتماعية

ألف - برنامج نقل ملكية الأراضي

٦٦ - أشرت في تقريرها الأخير إلى أن برنامج الأراضي، الذي اتفق عليه الطرفان بناء على اقتراح الأمين العام المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، يسير بمعدل بطيء جدا. وفي آب/أغسطس ١٩٩٣، قدمت الحكومة خطة ترمي إلى تعجيل عمليات نقل ملكية الأراضي إلى المقاتلين السابقين وحائزي الأراضي التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني سميت خطة التعجيل. ومع أن من الواضح أنه لا بد من الترحيب برغبة الحكومة في تدارك التأخيرات التي اكتنفت البرنامج، فإن خطة التعجيل لا يمكن أن تكون مساهمة ايجابية في عملية السلم الشاملة إلا إذا قصد بها أن تكون وسيلة لتنفيذ الاتفاقيين القائمين - أي اتفاق شابولتيك وبرنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر - لا أن تكون بديلا لهما.

٦٧ - وألحقت بخطة التعجيل في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر مبادئ توجيهية تنفيذية، بينت تفصيلا وبأسلوب عملي كيفية تنفيذ الخطة. وفي ذلك الوقت، لم يجاوز عدد الأشخاص الذين تسلموا صكوك ملكية الأراضي ٤٢٤ ٤ شخصا. وكان هذا العدد يمثل ١٠ في المائة من الحد الأقصى لعدد المستفيدين المحتملين من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والقوات المسلحة للسلفادور المنصوص عليه في برنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ٤٧ ٥٠٠ شخص. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لم يتحقق الهدف المتمثل في تسليم صكوك الملكية لـ ١٢ ٠٠٠ شخص بحلول نهاية السنة، الذي وافقت عليه كل من الحكومة والجبهة باعتباره هدفا ممكنا. وفي الواقع أنه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ كان عدد الأشخاص الذين تسلموا صكوك الملكية لم يتجاوز ٦ ٢٦١ شخصا، أي أكثر قليلا من نصف الرقم المستهدف. وبعد ذلك بأربعة أشهر، أي في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٤، بلغ ذلك الرقم ١١ ٥٨٥، وهو يمثل زيادة في النسبة من ١٠ إلى ٢٤ في المائة من الحد الأقصى للمستفيدين، ولكنه أقل من الهدف المحدد لنهاية السنة.

٦٨ - وعلى الرغم من أن خطة التعجيل يسرت عملية نقل ملكية الأراضي في الأجل القصير، فإنها أثارت مشاكل جديدة فيما يتعلق بإنجاز البرنامج في الأجل الطويل. وكان الاعتراض الرئيسي من جانب جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على المبادئ التوجيهية التنفيذية المقدمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ هو أن قواعد التحقق الجديدة التي فرضتها الحكومة تؤدي إلى فقد المستفيدين المحتملين للحقوق المعترف بها لهم في برنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. والعدد الكلي للمستفيدين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي المذكور في الخطة يقارب ٢٥ ٠٠٠ مقابل الرقم المنصوص عليه في برنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر وهو ٢٢ ٥٠٠ (٧ ٥٠٠ من المقاتلين السابقين و ٢٥ ٠٠٠ من حائزي الأراضي). وهذا البرنامج الأخير لا يزال يمثل الاتفاق النافذ الوحيد بين الطرفين ويجب من ثم أن يظل هو الأساس الذي تستند إليه بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور في التحقق من الامتثال.

٦٩ - ومما أثار قلقاً أكبر النص في المبادئ التوجيهية التنفيذية على طرد شاغلي الممتلكات التي لم تقدم طلبات بشأنها من المستفيدين المعتبر أن عددهم ٢٥ ٠٠٠. واعترضت جبهة فارابوندو مارتي على هذا بوصفه مناقضاً لاتفاقي شابولتيك و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، اللذين يقضيان بعدم طرد الحائزين الذين يكونون شاغلين لأراضٍ لدى انتهاء النزاع إلى أن تجد الحكومة حلاً مقبولاً لمشكلة حيازتهم للأراضي.

٧٠ - وبالإضافة إلى الذين أخرجوا من نطاق البرنامج نتيجة لقواعد التحقق الجديدة، لا تزال هناك مشكلة من يسمون بحائزي الأراضي "غير المتحقق من هوياتهم". وفيما يتعلق بهؤلاء، وافقت الحكومة في الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى (الحكومة/جبهة فارابوندو مارتي/بعثة مراقبي الأمم المتحدة) المعقود في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ على أن يعنى بأمر حائزي الأراضي غير المتحقق من هوياتهم في نهاية البرنامج، عندما تصبح الموارد متاحة لذلك. ووافقت الجبهة على هذا في حينه. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بادرت نتيجة لصعوبة تحويل الممتلكات التي يشغلها حائزون غير متحقق من هوياتهم (واستحالة نقلهم إلى غيرها في معظم الحالات) إلى مطالبة الحكومة بأن تبدي مرونة في هذا الصدد بأن تقبل وجود أكبر عدد ممكن من الأشخاص غير المتحقق من هوياتهم في الممتلكات التي شملها التفاوض (S/26790، الفقرة ٥٢). وقبلت الحكومة فيما بعد وجود جميع حائزي الأراضي غير المتحقق من هوياتهم (٢ ٩٠٠ شخص) في الممتلكات التي نقلت ملكيتها خلال المرحلة الأولى من خطة التعجيل. ولا ريب في أن هذه المرونة المشكورة أكسبت البرنامج شيئاً من الزخم.

٧١ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٤، وعلى الرغم من أن المرحلة الأولى من خطة التعجيل لم يكن قد تم تنفيذها بعد، طرحت الحكومة مرحلة ثانية. وقد أثار هذا عدداً من المشاكل، تجري مناقشته أدناه.

٧٢ - وقد ظهرت مرة أخرى مشكلة حائزي الأراضي غير المتحقق من هوياتهم بعد أن اكتسبت بعداً جديداً. ففي ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٤، وبعد تأخير طويل، قدمت جبهة فارابوندو مارتي في نهاية المطاف قائمة بجميع حائزي الأراضي الذين تريد إدراجهم في البرنامج بصفتهم من المستفيدين، بالإضافة إلى المستفيدين البالغ عددهم ٢٥ ٠٠٠ شخص الذين أعادت الحكومة من قبل التحقق من هوياتهم. ويصل عدد

حائزي الأراضي "غير المتحقق من هوياتهم" هؤلاء إلى ٢٨٥ ٧ شخصا. ومع ذلك يظل مجموع المستفيدين أقل من الحد الأقصى لعدد المقاتلين السابقين وحائزي الأراضي التابعين لجبهة فارابوندو مارتي، المنصوص عليه في برنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ٥٠٠ ٣٢ شخص.

٧٣ - ولم يكن على الحكومة أي التزام بإدراج هؤلاء الآن، نظرا إلى الاتفاق الذي يقضي بأن يعنى بأمرهم في نهاية البرنامج، وهو ما قبلته جبهة فارابوندو مارتي في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. بيد أن استحالة المضي في تحويل الممتلكات التي يوجد فيها حائزون غير متحقق من هوياتهم أدت بالبرنامج إلى التوقف تقريبا مرة أخرى. وسعيا إلى إيجاد حل لهذه المشكلة، دأب ممثلي الخاص على الاجتماع بمسؤولي الحكومة وممثلي البلدان المانحة الرئيسية لإيجاد سبل لتمويل النقل المبكر لملكية الأراضي إلى حائزي الأراضي غير المتحقق من هوياتهم. ويسرني أن أفيد بأن الحكومة أبلغت ممثلي الخاص، في رسالتها المؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٤، بأن التمويل متوفر حاليا لتغطية تكاليف نقل ملكية الأراضي إلى جميع المستفيدين المحتملين، بمن فيهم حائزو الأراضي غير المتحقق من هوياتهم، مما يزيل عقبة من أخطر العقبات التي تعترض تنفيذ هذا البرنامج.

٧٤ - وأثارت المرحلة الثانية من خطة التعجيل مشاكل جديدة باشتغالها على إصدار شهادات ائتمانية من مصرف الأراضي للمستفيدين المحتملين، على أن يقوم هؤلاء بعد ذلك بالتفاوض على شروط شراء الأرض مع ملاك الأراضي مباشرة. واعترضت جبهة فارابوندو مارتي على وجود تاريخ لانتهاء مفعول هذه الشهادات (٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥). وبالنظر إلى المشاكل التي صودفت في الماضي في عمليات نقل ملكية الأراضي إلى التخوف من أن تتفاقم هذه المشاكل حاليا (حيث أن المستفيدين التابعين للجبهة سيتفاوضون مباشرة مع ملاك الأراضي دون كثير من المساعدة التقنية)، فإن إمكانية أن ينتهي نفاذ استحقاق المستفيدين في تاريخ محدد أمر مقلق للغاية. وأفادت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بالتوصل إلى تفاهم يقضي بإمكانية تجديد الشهادات لدى نفاذ مفعولها. وإدراج هذا المفهوم صراحة في الشهادات من شأنه أن يساعد على تهدئة هذه الشواغل المبررة وأن يجدد الامتثال لبرنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

٧٥ - والحد الأقصى المنصوص عليه في الشهادات للائتمان المعتمد تقديمه يختلف هو الآخر عن المحدد في برنامج ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ويقتضي تعديله موافقة رسمية من الطرفين. وفي ذلك البرنامج، التزمت الحكومة بنقل ملكية كميات معينة من الأراضي إلى المستفيدين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي، وفقا للمعيار الذي وضعه المعهد السلفادوري للإصلاح الزراعي والذي يختلف بمقتضاه حجم قطعة الأرض وفقا لنوع التربة. والحد الأقصى المعين في الشهادة، وهو ٢٠ ٠٠٠ كولون، يمكن أن يكون كافيا بأسعار الأراضي وأسعار الصرف الراهنة. بيد أنه في حالة حدوث تخفيض كبير لقيمة العملة أو زيادات في أسعار الأراضي، لن يكون للمستفيدين المحتملين سبيل إلى الحصول حتى على القطع الصغيرة المحددة في البرنامج. وعلى الرغم من أن هذا الاحتمال قد لا يكون مرجحا، فإن من الحكمة اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوقيه.

٧٦ - ويلزم أيضا إيجاد حل لمشكلة المستوطنات البشرية (المشار إليها في الاتفاقات بعبارة "predios e inmuebles"). وكما ذكرت في تقريرتي السابق (S/26790، الفقرة ٥٥)، تريد جبهة فارابوندو مارتي نقل ملكية تلك المستوطنات كما هي قائمة، بجميع هياكلها الأساسية وبكاملها. وهذه مسألة ملحة حيث أن ٦٠ في المائة من الممتلكات المقرر توزيعها في إطار المرحلة الثانية من خطة التعجيل تدخل في هذه الفئة. وهذه المجتمعات المحلية لديها هياكل أساسية مهمة شيدت على مر السنين، ونقل أفراد هذه المجتمعات إلى مناطق ريفية أخرى سيفقدون تلك الهياكل الأساسية. لذا فإنهم سيرفضون المغادرة إذا لم يرد الملاك البيع، أو إذا تعذر العثور على هؤلاء الملاك، أو إذا لم تكن بحوزتهم صكوك ملكية الأراضي المراد نقل ملكيتها. ومن ثم يلزم إيجاد حل لا يستتبع تفكيك هذه المجتمعات المحلية. وقد وافقت الحكومة على تقديم خطة تفني بذلك الغرض، بعد أسبوعين من تقديم جبهة فارابوندو مارتي المعلومات ذات الصلة المستمدة من هذه المجتمعات المحلية بشأن عدد من تريد إدراجهم من الأفراد والممتلكات في برنامج الأراضي.

٧٧ - ولا تزال توجد نقاط توتر شتى خارجة عن نطاق برنامج الأراضي، خصوصا بصدد الممتلكات المحددة في الاتفاق الموقع في ٣ تموز/يوليه ١٩٩١ بين الحكومة ومنظمات الفلاحين والمدرج في برنامج الأراضي، لم يوجد لها حل مرض بعد. وقد حدا هذا بكثير من الملاك إلى إقامة دعاوى قضائية للطرد وأدى إلى عمليات احتلال للأراضي من جانب جماعات شتى من جماعات الفلاحين. وفي أوائل أيار/مايو، نشأت تطورات جديدة عقب طرد بعض الفلاحين من أحد الممتلكات في سونسونات.

باء - برامج إعادة الإدماج

٧٨ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور العمل بصعوبة ملموسة مع الطرفين وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل تعزيز تنفيذ شتى البرامج المتوسطة الأجل التي تستهدف المقاتلين السابقين التابعين للقوات المسلحة للسلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، فضلا عن أنصار تلك الجبهة الذين أصبحوا حائزين لأراض في مناطق النزاع السابقة. وقد تناولت بالتحليل وبشيء من التفصيل في تقريرتي السابق المشاكل الكثيرة التي تحيق بهذه البرامج. وهناك تأخيرات خطيرة أسهم في إحداثها بدرجات متباينة المشاكل الادارية والقيود المالية والافتقار إلى التعاون الكامل الذي يعكس فيما يبدو نقصا في الارادة السياسية لدى المستويات الوسطى من البيروقراطية.

١ - المقاتلون السابقون التابعون لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني

٧٩ - بدأت حالياً، بعد كثير من التأخير، جميع البرامج المتوسطة الأجل المتعلقة بالمقاتلين السابقين التابعين لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. وتتعقد إجتماعات أسبوعية للتنسيق، يحاول فيها الطرفان وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تحسين الاتصال وتيسير حل المشاكل لدى نشوئها. أما البرنامج الذي يوفر الائتمانات لصغار رجال الأعمال فلم يبدأ إلا مؤخراً، ولم يستفد من هذا البرنامج حتى الآن سوى ٣٢٢ شخصاً من عدد المستفيدين المحتملين المخطط أن يتلقوا إئتمانات بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهو ٥٩٧ ١ شخصاً. وهناك برنامج للمساعدة التقنية مدته سنتان يدعم حالياً الذي حصلوا على الائتمانات.

٨٠ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بلغ عدد الائتمانات الزراعية الموزعة على المقاتلين السابقين التابعين للجانبين ٦٣٤ ٣ إئتمناً. أما عدد المستفيدين في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤ فلم يتجاوز ٢٧١ شخصاً، على الرغم من أن هذه الفترة فترة بالغة الأهمية، تسبق مباشرة مواسم الزراعة. وكان هناك تباطؤ مماثل في الاعتماد الائتماني المستقل المخصص لحائزي الأراضي. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، لم يتجاوز عدد الائتمانات الموزعة ٤٤٦ ١. ولم يقدم مصرف التنمية الزراعية معلومات مستكملة بهذا الصدد، على الرغم من الطلبات المتكررة من جانب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور.

٨١ - وبالإضافة إلى الافتقار إلى الائتمانات، لا يزال معظم الأفراد المسرحين التابعين للقوات المسلحة للسلفادور ولجبهة فارابوندو مارتي الذين تسلموا صكوك ملكية الأراضي غير قادرين على الزراعة بطريقة فعالة نتيجة للمشاكل التي تحيق بالبرنامج الحالي للمساعدة التقنية. وقد صمم برنامج جديد للدورة الزراعية ١٩٩٤/١٩٩٥، من المقرر أن ينفذه المركز الوطني للتكنولوجيا الزراعية. ونظراً إلى أن المركز تنقصه القدرة على التلبية الكاملة للطلب على المساعدة التقنية، يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي حالياً بإعداد اقتراح لإنشاء برنامج تكميلي يمكن من استيعاب جميع المستفيدين ببرنامج الأراضي.

٨٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج المخصص لقادة المستوى المتوسط البالغ عددهم ٦٠٠ (الخطة ٦٠٠)، تم إنجاز العنصر التدريبي الذي يتضمنه البرنامج، وتجري حالياً صياغة الطلبات المتعلقة بالائتمان اللازم للأعمال التجارية الصغيرة. وعلى الرغم من أنه قد تم التوصل إلى اتفاق على شروط الائتمانات، تسببت مشاكل الاتصال والتنسيق بين المنظمات المشاركة في تأخير تلك العملية. وبحلول ٣ أيار/مايو، كان قد تم توزيع أول إئتمنانين، ولكن الحكومة أعلنت في الوقت ذاته قيوداً شديدة على المساعدة التقنية نتيجة لقيود الميزانية. وهذا أمر يسبب قلقاً كبيراً حيث أن المساعدة التقنية تشكل عنصراً بالغ الأهمية من عناصر البرنامج، تتضاءل بدونه فرص النجاح.

٨٣ - أما فيما يتعلق بالبرامج الأخرى، فإن برنامج الرعاية الطبية للمقاتلين السابقين الجرحى والمعوقين بسبب الحرب انتهى في آذار/مارس ١٩٩٤، بعد أن جرى تمديده عدة مرات. وسيحال من يلزمهم استمرار الرعاية الطبية إلى صندوق الحماية (انظر الفقرة ٨٥). أما برنامج الإئتمان المخصص للإسكان فيتعرض لتأخيرات خطيرة نتيجة للعجز في تمويله.

٢ - المقاتلون السابقون التابعون للقوات المسلحة للسلفادور

٨٤ - بدأت البرامج المخصصة للأفراد المسرحين التابعين للقوات المسلحة للسلفادور بعد برامج المقاتلين السابقين التابعين لجهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني. ومن المقرر أن تنتهي البرامج القصيرة الأجل خلال الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٤. وفيما يتعلق بتقدم البرامج المتوسطة الأجل، فإن أكثرها تقدماً هما برنامجا الإئتمان الزراعي والمساعدة التقنية. وعلى الرغم من ذلك، لم توزع الإئتمانات إلا على ٧١٢ مستفيداً ولم يتلق المساعدة التقنية سوى ١ ١٨٢ شخصاً. وفي إطار برنامج المنح الدراسية، بلغ عدد الذين بدأوا دراساتهم ٣٨١ شخصاً من المستفيدين المحتملين البالغ عددهم ٦٠٠ شخص. وفيما يتعلق ببرنامج تقديم الإئتمان للأعمال التجارية الصغيرة، تلقى ١ ١٣١ شخصاً من الأفراد المسرحين التابعين للقوات المسلحة للسلفادور التدريب الذي يجعلهم مؤهلين لتلقي الإئتمان، ولكن عدد المستفيدين المحدد في برنامج الإئتمان لا يتجاوز ١ ٥٩٧ شخصاً. ولم يوزع حتى الآن سوى ١٥٤ إئتماناً.

٣ - معوقو الحرب

٨٥ - لا يزال تنفيذ القانون الذي أنشئ بمقتضاه صندوق حماية الجرحى ومعوقي الحرب نتيجة النزاع المسلح في مرحلته التحضيرية، وإن كان قد تحقق شيء من التقدم منذ تقديم تقريره السابق S/26790، (الفقرة ٧٠). وقد بدأ مجلس مديري الصندوق عمله بعد تأخير كبير نتج عن تأخر الحكومة في دفع الأموال اللازمة للأنشطة السابقة لعمل المجلس. ومن ثم تمكن المجلس من بدء إنشاء هيكله الإداري والشروع في التسجيل الإضافي للمستفيدين المحتملين. وسيقوم المجلس أيضاً بتنقيح الدراسة الاكتوارية الحالية بهدف تحديد الموارد اللازمة لتمويل المستحقات المنصوص عليها في القانون. ومن المفترض أن الاعتماد المخصص في الميزانية للتشغيل الكامل للصندوق ستتم الموافقة عليه لدى إنجاز الدراسة.

٤ - أفراد الشرطة الوطنية المسرحون

٨٦ - إن برامج إعادة إدماج الشرطة الوطنية، المماثلة للبرامج الخاصة بالأفراد المسرحين التابعين لجهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وللقتوات المسلحة للسلفادور، تتألف من ثلاثة مراحل، وهي إسداء المشورة، والتدريب، والإئتمان والمساعدة التقنية. وقد بدأت المرحلة الأولى من هذه المراحل في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤ في ستة مكاتب في كافة أنحاء البلد. وكان مخططاً أن تبدأ البرامج بالمسرحين من الشرطة الوطنية، ولكن عندما توقفت عملية التسريح، اتفق على السماح لمن في الخدمة الفعلية بالالتحاق بالبرامج. وحتى

٣٠ نيسان/أبريل، لم يكن قد حضر جلسات المشورة سوى ١٩٢ من الأفراد المسرحين البالغ عددهم ٨٠٠ ١ فرد. ولم تقدم الشرطة الوطنية إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور معلومات محددة عن أماكن بقية أولئك المسرحين. ودخل مرحلة إسداء المشورة حوالي ١٧٤ ١ فرداً ممن في الخدمة الفعلية.

جيم - المستوطنات البشرية الحضرية

٨٧ - جرى في الاجتماع الثلاثي الرفيع المستوى الذي عقد في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ معالجة مسألة المستوطنات البشرية الحضرية، التي تشمل المنازل التي هجرها ملاكها أثناء النزاع ويشغلها آخرون حالياً. ووافقت الحكومة على تناول المشكلة خارج إطار برنامج الأراضي وبتمويل إضافي بعد إنجاز تعداد تقوم به اللجنة الوطنية لتعزيز السلم. وفي التعداد المقدم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، سجلت اللجنة الوطنية لتعزيز السلم ٣٧٣ ١ منزلاً، منها ٧٥٢ منزلاً يشملها برنامج نقل ملكية الأراضي، مما يجعل مشكلة المستوطنات البشرية الحضرية قاصرة على بقية الحالات، وعددها ٦٢١ حالة. وبعد ذلك، قبلت الحكومة تصميم خطة يمكن أن توفر حلاً لهذه المشكلة الدقيقة.

دال - محفل التشاور الاقتصادي والاجتماعي

٨٨ - في آب/أغسطس ١٩٩٣، وافق المحفل على جدول أعمال يتضمن تنقيح عدة قوانين وطنية تتعلق بأحوال اليد العاملة. وهذه القوانين هي قانون العمل، والقانون الأساسي لوزارة العمل والرعاية الاجتماعية، وقانون الضمان الاجتماعي، ومركز العاملين في حقل الخدمة العامة (انظر الوثيقة S/26790، الفقرة ٥٨).

٨٩ - وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ركز المحفل على مناقشة الاقتراح المقدم من منظمة العمل الدولية لإصلاح قانون العمل. ورغم توصل الأطراف الثلاثة (ممثلو الحكومة والأعمال التجارية والعمال) إلى اتفاق بشأن معظم المقترحات، لم تحسم تسع نقاط من بين ٤٩ نقطة قيد المناقشة، وهي تتعلق بالجوانب الهامة المتصلة بحق العمال في حرية تكوين الجمعيات. وكما أفادت في ذلك الوقت (S/26790، الفقرة ٦٠)، أوقف قطاع الأعمال التجارية مشاركته في المحفل عندما بدأت الحملة الانتخابية. وبالتالي، أوقفت الجلسات العامة، وإن كان جانب من العمل قد استمر حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر.

٩٠ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قدمت الحكومة إلى الجمعية التشريعية مشروع قانون لإصلاح قانون العمل. وتضمن ذلك المشروع معظم الاتفاقات التي تم التوصل إليها في المحفل، مع إدراج أحكام جديدة، واقترح حسم المواد التسع المختلف عليها على نحو لم يرض قطاع العمال. ومع ذلك، ووفق على القانون دون تغيير تقريباً في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وهو ينص على إنشاء مجلس للعمل تمثل فيه الأطراف الثلاثة تمثيلاً متساوياً، ولكن يرأسه وزير العمل، ويضطلع بمهام استشارية فقط داخل هيكل وزارة العمل.

٩١ - وبد انتهاء الانتخابات، لا يزال مستقبل المحفل غير واضح. ورغم صدور تصريحات سابقة عن القطاع الخاص تفيد بأنه سيعود إلى المحفل بعد الانتخابات، يبدو حالياً أنه يعتبر مجلس العمل الجديد بديلاً للمحفل. وتجرى اتصالات مع الحكومة لوضع بدائل ممكنة. وعلى أي حال، لا يزال جدول أعمال عام ١٩٩٣ دون تغيير تقريباً، ويتعين على سبيل الأولوية معالجة النقطة المحددة المتعلقة بوضع العاملين في حقل الخدمة العامة، حيث أن هذه الفئة ظلت مصدراً لمعظم الاضطرابات العمالية في السلفادور في الشهور الثمانية الماضية.

سادساً - الاحتياجات المالية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع

٩٢ - أشرت في تقرير الأخير إلى الحاجة الملحة إلى موارد إضافية لتمويل البرامج المتصلة بالسلم في السلفادور، ولا سيما المتصلة منها بتعزيز الهيئة القضائية وغيرها من المؤسسات الديمقراطية، بما في ذلك الشرطة المدنية الوطنية، والمؤسسات التي تدعم حقوق الإنسان، بما فيها المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان. وأشارت في ذلك السياق أيضاً إلى ضرورة تمويل البرامج البالغة الأهمية لإعادة دمج المقاتلين السابقين وأنصارهم في الحياة المدنية والإنتاجية في البلد.

٩٣ - وأثناء اجتماع الفريق الاستشاري المعقود في باريس في نيسان/أبريل ١٩٩٣، أفادت الحكومة بوجود عجز قدره ٤٧٦ مليون دولار في الموارد اللازمة لتغطية الاحتياجات المالية الناشئة عن اتفاقات السلم خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦. وفي التقرير المقدم من الحكومة إلى اجتماع الحكومات المانحة المعقود في آذار/مارس ١٩٩٤، أفيد بأن العجز في الموارد اللازمة لهذه الاحتياجات نفسها يناهز ٣٧٦ مليون دولار، بالتوزيع التالي: ٥١,١ مليون دولار للأكاديمية الوطنية للأمن العام، و ١١٦ مليون دولار للشرطة المدنية الوطنية، و ٧,٨ ملايين دولار للمجلس الوطني للدفاع عن حقوق الإنسان، و ٣٤,٤ مليون دولار لتعزيز جهاز العدالة، و ٧,٣ ملايين دولار للمجلس الوطني للقضاء ومدرسة التدريب القضائي، و ٦,٨ ملايين دولار للمحكمة الانتخابية العليا، و ٣٧,٥ مليون دولار لتعويض المعوقين، و ٦٣,٧ مليون دولار لمصرف الأراضي، و ١٨,٧ مليون دولار للإسكان، و ١٤,٢ مليون دولار للائتمان الزراعي، و ١٧,٩ مليون دولار لائتمانات الأعمال التجارية الصغيرة.

٩٤ - وكما أوضحت أيضاً في تقرير الأخير أبدى المانحون سخاء في تمويل مشاريع البنية الأساسية والبيئة، غير أنهم كثيراً ما أحجموا عن تمويل بعض البرامج المتصلة مباشرة باتفاقات السلم والتي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لتعزيز السلم. أما الجهود التي تبذلها الحكومة في هذا الصدد، وهي تشمل ما مجموعه ٣٧٥ مليون دولار، والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، وهي تتضمن منحاً أو قروضا يقدر مجموعها بمبلغ ١٤٠ مليون دولار للفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦، فإنها ليست كافية لتغطية جميع الاحتياجات.

٩٥ - ورغم أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور تلقت، كما ذكر أعلاه (انظر الفقرة ٧٣)، رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ١٩٩٤ من الحكومة تفيد بأن تمويلا إضافيا قد توفر حاليا لنقل ملكية الأراضي إلى جميع المستفيدين المحتملين، بمن فيهم حائزو الأراضي غير المتحقق من هوياتهم وعددهم ٧ ٢٨٥ شخصا، فإن ذلك لن يكون فعالا إلا إذا أدمج مع الائتمانات الزراعية والمساعدة التقنية التي يلزم لها تمويل إضافي، إما الالتزامات الأخرى التي تعهدت بها الحكومة في سياق اتفاقات السلم، مثل دفع تعويض مالي للأفراد المسرحين من القوات المسلحة للسلفادور والشرطة الوطنية والائتمانات اللازمة للإسكان، فلا تزال قاصرة عن الوفاء بالاحتياجات.

سابعاً - الجوانب المالية

٩٦ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، في قرارها ٢٤٣/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، ضمن جملة أمور، بالدخول في التزامات لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور بمبلغ لا يتجاوز اجماليه ٩٠٠ ٨٩٥ ٣ دولار (صافيه ٣٠٠ ٦١٢ ٣ دولار) للفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه الى ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، رهنا بما يقرره مجلس الأمن فيما يتعلق بالبعثة. وإذا ما قرر المجلس استمرار ولاية بعثة المراقبين على النحو الموصى به في الفقرة ١٠٠ أدناه، سألتمس الحصول على أي موارد اضافية تلزم لتشغيل البعثة خلال فترة التمديد.

٩٧ - ولا تزال حالة التدفقات النقدية للحساب الخاص للبعثة حالة حرجية. وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة لذلك الحساب حوالي ٢٤ مليون دولار للفترة الممتدة منذ انشاء البعثة حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤. ومن أجل توفير الاحتياجات اللازمة للبعثة من التدفقات النقدية، تم اقتراض مبلغ اجماليه ٩ ملايين دولار من الصندوق الاحتياطي لحفظ السلم (٦ ملايين دولار) ومن حسابات حفظ السلم الأخرى (٣ ملايين دولار). ولم يسدد هذان المبلغان بعد.

ثامناً - ملاحظات

٩٨ - يقضي الجدول الزمني الذي يشكل جزءاً من اتفاقات شابولتيك بأن يتم تنفيذ جوانب اتفاقات السلم كلها تقريبا قبل أن تتولى الحكومة الجديدة التي تسفر عنها انتخابات آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٤ مقاليد الحكم في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكان الاستثناءات الرئيسيان من ذلك هما وزع الشرطة المدنية الوطنية وتسريح الشرطة الوطنية، المقرر انجازهما فيما بعد، في ٢٨ تموز/يوليه و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، على التوالي. وفيما يتعلق ببرنامج نقل ملكية الأراضي، صار من الواضح ضرورة تمديده الى عام ١٩٩٥. ولذلك، أصبح متوقعا أنه سيلزم وجود بعثة المراقبين بشكل رمزي على الأقل بعد ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤. وكما يتضح من هذا التقرير، فإن وجود نواقص خطيرة في تنفيذ اتفاقات السلم يعني أنه سيتبقى في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤ كثير مما يلزم انجازه على الرغم من جميع الجهود المبذولة في الشهور الأخيرة لتعويض الوقت الضائع.

٩٩ - وقد أعربت عن شواغلي بهذا الشأن في رسالة وجهتها الى الرئيس كريستيان في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٤. وفي تلك الرسالة، تعرضت بصفة خاصة للتأخيرات في البرامج المتصلة بالأمن العام، ونقل ملكية الأراضي، وغير ذلك من جوانب إعادة دمج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني. كما أنني أعربت عن هذه الشواغل، وكذلك بشأن عدم الامتثال لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، في رسالتي المؤرخة ٢٨ آذار/مارس الموجهة الى رئيس مجلس الأمن (S/1994/361). وفي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٤، تلقيت ردا مفصلا من الرئيس كريستيان، أكد لي فيه، ضمن جملة أمور، عزم الحكومة على الامتثال تماما لجميع الأحكام التي لم تنفذ بعد في اتفاقات السلم، وأكد لي من جديد أنه لا رجعة عن عملية السلم. كما قدم الرئيس تفسيرات فيما يتعلق بالتأخيرات والصعوبات التي صودفت في مجالات الانشغال المذكورة في رسالتي اليه، وكذلك في رسالتي الى رئيس مجلس الأمن. ومع ذلك، فمن الواضح أن المسائل غير المحسومة تتسم بقدر من الأهمية يستلزم بدرجة أكبر استمرار وجود بعثة المراقبين لفترة أخرى، متمتعة بقدره كافية للتحقق من تنفيذ الأحكام المعلقة من الاتفاقات، ولجعل مساعيها الحميدة متاحة للمساعدة في تذليل الصعوبات التي قد تنشأ في هذا الشأن.

١٠٠ - وفي هذا الصدد، يذكر أنه عندما طلبت حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني من الأمين العام، في أوائل عام ١٩٩٠، مساعدتهما في جهودهما الرامية الى التوصل الى حل تفاوضي لصراعهما الطويل، فإنهما حددتا أهدافا لا تقتصر على وقف المواجهة المسلحة فحسب، بل تشمل أيضا تعزيز الديمقراطية، والاحترام المطلق لحقوق الانسان، وإعادة توحيد المجتمع السلفادوري من خلال إعادة دمج أفراد جبهة فارابوندو مارتي في الحياة المدنية والمؤسسية والسياسية في البلد، في إطار من الشرعية الكاملة^(٣). وطلب من الأمم المتحدة أن تتحقق من الامتثال للاتفاقات التي يبرمها الطرفان. وأنشأ مجلس الأمن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور للاضطلاع بعملية التحقق هذه، ولاستعمال مساعيها الحميدة في تعزيز الامتثال للاتفاقات، بـ ١٤ باتفاق سان خوسيه بشأن حقوق الانسان المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠ (A/44/971-S/21541، المرفق). والاتفاقات لا تشمل فحسب اتفاقات السلم ككل، بل تشمل أيضا توصيات لجنة تقصي الحقائق، التي هي توصيات الزامية بموجب اتفاقات السلم. وأعتقد أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية مستمرة، بغض النظر عما حدث من تأخيرات، بأن تفي بتعهداتها بالتحقق من الامتثال لاتفاقات السلم، التي تم التوصل اليها في مفاوضات جرت تحت رعايتها، وأنه يلزم من ثم تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور لمدة ستة أشهر أخرى، أي حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

١٠١ - وسأواصل خلال هذه الفترة تخفيض حجم بعثة المراقبين بالسرعة التي يسمح بها تنفيذ الاتفاقات التي لم يمثل لها بعد. وقد تم بالفعل حل شعبة الانتخابات، أما العنصر العسكري، الذي بلغ قوامه عند الذروة ٣٦٨ فردا، فسيخفض بحلول نهاية أيار/مايو من ٢٣ الى ١٢ مراقبا عسكريا. وخلال الشهور الستة المقبلة، سيقع العبء الرئيسي على كاهل مجموعة الموظفين المدنيين الأساسيين في مكتب رئيس البعثة، المسؤولين عن برنامجي نقل ملكية الأراضي وإعادة الدمج ذوي الأهمية الفائقة، وعلى كاهل شعبة الشرطة، التي سيكون عليها أن تتحقق من نقل المهام من الشرطة الوطنية الى الشرطة المدنية الوطنية في جميع أنحاء السلفادور، وعلى كاهل شعبة حقوق الانسان التي تقوم بالفعل، بالاضافة الى مهامها المتعلقة بالتحقق،

بمساعدة المجلس الوطني للدفاع عن حقوق الانسان في بناء قدرته على تولى مسؤولية تلك المهام لدى سحب بعثة المراقبين. ومن المرجح أن يلزم الابقاء على مكتب رئيس البعثة وشعبة حقوق الانسان. بقواميهما الحاليين تقريبا (١٦ و ٣٠ من الموظفين الدوليين على التوالي) لفترة الولاية الجديدة، ولكني قد وافقت على خطة تتوخى خفضا تدريجيا لشعبة الشرطة من قوتها الحالية التي تبلغ ٢٦٨ فردا الى ١٤٥ فردا بحلول ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وسأبقي هذه المسألة بالطبع قيد الاستعراض المستمر.

١٠٢ - وفي الوقت ذاته، أناشد حكومة السلفادور، بإدارتها الحالية والمقبلة، وجميع الأطراف المعنية الأخرى، أن تبذل ما يلزم من جهد لكفالة تنفيذ التزاماتها المتبقية بأقل ما يمكن من التأخير، من أجل تعزيز السلم والازدهار في السلفادور، وهناك أربعة مجالات يبدو لي أنها تتطلب اهتماما عاجلا على وجه الخصوص، هي:

(أ) الاتفاق على تدابير لتعزيز الطابع المدني للشرطة المدنية الوطنية وزيادة قوتها؛

(ب) التعجيل بتسريح الشرطة الوطنية، وإنجاز هذه العملية بحلول نهاية عام ١٩٩٤، بدلا من تمديدھا الى آذار/مارس ١٩٩٥؛ وعدم نقل أي أفراد آخرين من الشرطة الوطنية الى الشرطة المدنية الوطنية، على النحو المقترح في رسالة الرئيس المؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل، إلا بموافقة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني، حيث أن هذه التنقلات ليس منصوصا عليها في اتفاقات السلم؛

(ج) حل المشكلة الملحة المتعلقة بالمستوطنات البشرية؛

(د) وضع ترتيبات تكفل لمن يحصلون على صكوك ملكية أراض بموجب برنامج نقل ملكية الأراضي إمكانية الحصول أيضا على الائتمانات الزراعية والمساعدة التقنية في وقت مناسب لموسم الزراعة الراهن.

١٠٣ - وفي هذه المرحلة الحرجة من مراحل توطيد السلم، أناشد أيضا المجتمع الدولي مرة أخرى أن يواصل الدعم المالي للبرامج المتصلة بالسلم، التي تتسم بأهمية حيوية للمصالحة الوطنية والتحول الديمقراطي والازدهار في السلفادور.

١٠٤ - ولم يكن هناك بد من أن يسلط هذا التقرير الضوء على النقاط التي كان فيها الامتثال منعهدا أو ناقصا. وذلك لأنه حدث تأخير للجدول الزمني المتفق عليه لعملية التنفيذ، وهو أمر يجب تصحيحه. ومع ذلك، فقد كانت هناك جوانب تقدم ملحوظة، تحقق أهمها في دمج جبهة فارابوندو مارتي في الحياة السياسية في السلفادور. وفي حين أظهرت العملية الانتخابية عيوباً كبرى يتعين تصحيحها، فإن الانتخابات نفسها تمت دون عنف - وهو انجاز يعتد به. وإنني إذ أثني على جميع الأحزاب السياسية وقادتها الذين كفّلوا الانجاز المنظم للانتخابات، أثق في أنني أتكلم باسم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي

دعمت عملية السلم في السلفادور. وتقع الآن مسؤولية عظيمة على عاتق حزب الأغلبية، حزب التحالف الجمهوري الوطني، وعلى عاتق حزب المعارضة الرئيسي، جبهة فارابونديو مارتني، تفرض عليهما مواصلة التفاني في العملية السياسية، والعمل على تعزيز مؤسسات الديمقراطية في السلفادور. فهذا الجهد وحده هو الذي سيجعل توطيد السلم الدائم في بلدهما أمرا ممكنا.

١٠٥ - وإنه ليسرني أن أشيد بالدورين الحيويين اللذين اضطلع بهما الرئيس الفريدو كريستياني وقيادة جبهة فارابونديو مارتني برئاسة السيد شفيق حنظل. إذ أن قناعتهم القوية بوجود إلقاء السلاح وانتهاج طريق المصالحة الوطنية هي التي أعادت السلم إلى السلفادور. وبعد أن يسلم الرئيس كريستياني منصبه الرفيع إلى الرئيس المنتخب كالديرون سول في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٤، لا ريب لدي في أنه، كرئيس لحزب الأغلبية، لن يفتر التزامه الذي أبداه بالحفاظ على السلم الدائم في بلده.

١٠٦ - وختاما، أود أن أعرب عن أسمى آيات تقديري لاخلاص ومثابرة جميع أفراد بعثة مراقب الأمم المتحدة في السلفادور، وعلى رأسهم ممثلي الخاص، الذين لم يدخروا وسعا في إعادة الأمل إلى شعب السلفادور.

الحواشي

- (١) يقدم التقرير بعد الموعد النهائي وهو ١ أيار/مايو بموافقة مجلس الأمن.
- (٢) نائب المدير لشؤون العمليات، وهو رائد سابق في الجيش، وقد استقال في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣.
- (٣) اتفاق جنيف، ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

— — — — —